برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان
سلسلة «محاضرات في الديمقراطية وحقوق الإنسان»
٢

أزمة الرأسمالية المتأخرة، نفط الشرق الأوسط والإسلام السياسي

جول بينن
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط
دائرة التاريخ، جامعة ستانفورد

ترجمة: رجا بهلول
دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

أزمة الرأسمالية المتأخرة،
نفط الشرق الأوسط والإسلام السياسي

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان
سلسلة «محاضرات في الديمقراطية وحقوق الإنسان»
٢

أزمة الرأسمالية المتأخرة،
نفط الشرق الأوسط والإسلام السياسي

جول بينن
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط
دائرة التاريخ ، جامعة ستانفورد

ترجمة : رجا بهلول
دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية – جامعة بيرزيت

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

٢٠٠٢

Late Capitalist Crisis, Middle East Oil, and Political Islam

Joel Beinin
Department of History
Stanford University
Stanford CA 94305-2024
e-mail: Beinin@Stanford.edu

Delivered at
Birzeit University
March 28, 2001

Funded by the European Commission

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة بيرزيت
(برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان)
ص. ب. ١٤، بيرزيت – فلسطين
هاتف: ٢٩٨٢١٧١ (٠٢)
فاكس: ٢٩٨٢١٧٢ (٠٢)
بريد الكتروني: dmhr@birzeit.edu
موقع الكتروني: http://home.birziet.edu/dmhr
الطبعة الأولى: بيرزيت، ٢٠٠٢

نشر هذا الكتيب بدعم من الاتحاد الأوربي

مقدمة المترجم

هذه ترجمة للمحاضرة التي ألقاها الدكتور جول بينن، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء زيارته لبرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان في شهر آذار (مارس) عام ٢٠٠١. وهي جزء من سلسلة محاضرات يستضيف البرنامج من خلالها بعض المحاضرين المتميزين من أصحاب الاختصاص بالموضوعات التي تهم البرنامج. وقد سبق ذلك المحاضرة التي ألقاها الدكتور نصير عاروري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في الولايات المتحدة أثناء زيارته للبرنامج في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٩.

الدكتور بينن باحث في التاريخ الاجتماعي لبلدان الشرق الأوسط، وفي الصراع العربي- الإسرائيلي. ويجمع في أبحاثه بين مناهج الاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية. من أهم الكتب التي ساهم في تأليفها و/أو تحريرها:

The Dispersion of Egyptian Jewry: Culture, Politics and the Formation of a Modern Diaspora, University of California Press, 1998.

Political Islam: Essays from Middle East Report, University of California Press, 1996. co-edited with Joe Stork.

Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-65, University of California Press, 1990.

Intifada: The Palestinian Uprising Against the Israeli Occupation, South End Press, 1989; co-edited with Zachary Lockman.

Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954, Princeton University Press, 1987; co-authored with Zachary Lockman.

توخيت في هذه الترجمة التوفيق بين مبدأين لا غنى عنهما للترجمة الموفقة، على الرغم من صعوبة الجمع بينهما في كثير من الأحيان. الأول هو التعبير عن المعاني والأفكار الواردة في

النص الأصلي بصورة دقيقة، وحسب التسلسل الذي تمليه صياغة كل جملة على حدة. الثاني هو الترجمة من خلال نص عربي لا يرفضه الحس السليم للغة العربية، ولا يبدو للقارئ أنه كلام أجنبي مكتوب بلغة عربية، كما هو حال كثير من الترجمات. آمل أنني لم أبتعد عن المبدأ الأول كثيرا، إلا في مجال "نسق الكلام" (word order) في بعض الأحيان. (من النادر أن تبدأ الجملة الإنجليزية بفعل، في حين أن الجملة الفعلية هي النموذج الشائع في اللغة العربية.)

فيما عدا ذلك قمت بإضافة عدد من الهوامش (في آخر النص) لغرضين: الأول، هو توضيح بعض الأفكار والمفاهيم التي قد لا تفهم من خلال الترجمة وحدها، مع أنها جلية للقارئ الأجنبي المطلع على الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع. والثاني هو تبرير ترجمة بعض الجمل أو المصطلحات حيث يوجد مجال لأكثر من رأي أو اجتهاد واحد.

أما الهوامش الموجودة في الأصل فقد تركت في معظمها كما هي، دون ترجمة، باستثناء تلك التي تحتوي على شرح من قبل المؤلف، أو على اقتباسات مباشرة من مؤلفات عربية (وليس من ترجماتها). لم أجد سببا يدعو لترجمة الهوامش التي لا

تحوي سوى مراجع أجنبية. أفترض أن القارئ الذي لا يستطيع قراءة هذه الهوامش لن يستفيد منها. مع ذلك، قمت بترجمة عناوين معظم الكتب والمقالات المذكورة في هذه الهوامش، عل فهم معاني أسماء الكتب والمقالات يكون حافزا للتغلب على مصاعب اللغة عند البعض.

رجا بهلول

بيرزيت، ٢٠٠١/١٢/٢٥

أزمة الرأسمالية المتأخرة، نفط الشرق الأوسط والإسلام السياسي

شكلت "أزمة النفط العربي" بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ مؤشرا على نقلة بنيوية في الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية في الشرق الأوسط وفي العالم. كثيرا ما يتم استيعاب هذا التغير، وبشكل ضيق، من خلال الآثار المترتبة على الارتفاع الحاد في أسعار النفط. لا أجد هذه المحاججة مقنعة، ذلك أنها تحمل "العرب" بصورة تتسم بالتبسيط المفرط مسؤولية عقود من الركود والتضخم في اقتصاد كل من أمريكا الشمالية وأوروبا. ولكن، على الرغم من ذلك، فإن دراسة التداخل بين التاريخ المحلي والتاريخ العالمي، وبين الاقتصاد السياسي والتاريخ الاجتماعي والثقافة السياسية في هذا الظرف من شأنها إبراز العلاقات بين التغيرات التي ألمت بالاقتصاد العالمي، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية في الشرق الأوسط. كما أن مثل هذه الدراسة من شأنها ربط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط بالإصلاحات السياسية والثقافية، وبإعادة بناء مفاهيم الجماعة السياسية التي ترتبت على بروز الإسلام السياسي. إن الربط

بين تاريخ المراكز الرأسمالية المتقدمة في السوق الرأسمالي وبين تاريخ الشرق الأوسط بهذه الطريقة يتحدى الثنائيات الكاذبة بين بلدان المركز والمحيط (center and periphery)، وبين الاقتصاد والثقافة.

تُحدد كل من اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreement) لعام ١٩٤٤، والكساد العالمي بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٥، الإطار الزمني لفترة من التوسع السريع والاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة.[1] نجحت المؤسسات القائمة على أساس الاتفاقية سالفة الذكر، والتي اشتملت على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (سابقا: البنك الدولي لإعادة الأعمار والتطوير)، والاتفاقية العامة للجمارك والتجارة (التي

---

[1] Among the better discussions of these developments are David Harvey, *The Condition of Postmodernity: An Inquiry into the Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell's, 1998) and Robert Brenner, *Turbulence in the World Economy* (London: Verso, 1999)

ديفد هارفي، **حال ما بعد الحداثة: بحث في مصادر التغير الثقافي**

روبرت برينر، **اضطراب في الاقتصاد العالمي**

خلفتها منظمة التجارة العالمية)- نجحت هذه المؤسسات في تنظيم تراكم الرأسمال العالمي. وكانت السيارة هي العلامة الاقتصادية والثقافية المميزة لهذه الحقبة. لذا من المناسب الإشارة إلى نظام التراكم والضبط هذا كنظام فورد-كينز[i]: تميز هذا النظام بالإنتاج الصناعي على نطاق واسع، والاستهلاك الجماهيري، والسياسات الجماهيرية الديمقراطية، وبشبكة حماية اجتماعية مستندة إلى سياسة الـ "نيو ديل"[ii] وفلسفة الاشتراكية الديمقراطية.

وجدت السيارة بصفتها السلعة الأولى والنتاج الثقافي لنظام فورد-كينز تتمتها في ذلك الدور العظيم الذي غدا يلعبه النفط في الحفاظ على هيمنة أمريكا الاقتصادية والعسكرية خلال ما يدعى بـ "القرن الأمريكي".[iii] ومنذ تفكيك شركة ستاندرد أويل ترست عام ١٩١١ وحتى عقد الستينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تسيطر بشكل رئيسي على الصناعة البترولية العالمية والشرق أوسطية، بينما كان للشركات البريطانية المدعوة بـ "الأخوات السبع" سيطرة ثانوية. تحمل هذه الشركات حاليا أسماء تجارية هي: إكسون، موبيل، شيفرون، تكساكو، جلف، شل، وبريتيش بتروليوم. وقد ساهمت الربحية العالية وغير العادية للصناعة البترولية،

خصوصا قبل نشوء منظمة أوبك، شأنها شأن استخدام الدولار كعملة التداول في سوق النفط، ساهمت بشكل كبير في تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة بين الدول الرأسمالية المتقدمة.[٢] وبما أن النفط سلعة استراتيجية، فقد ساهم الدور الأمريكي المسيطر في الصناعة العالمية أيضا في مجال السيطرة العسكرية الأمريكية. فأكبر البلدان المنافسة اقتصاديا لأمريكا بين البلدان الرأسمالية المتقدمة -أي اليابان وألمانيا- غير منتجة للنفط. وهذه البلدان غدت تعتمد على النفط المستورد من الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. لذا فإن موقعها المسيطر في صناعة النفط الشرق أوسطية قد أعطى الولايات المتحدة قوة محركة تدعم سلطانها قبالة كل من أوروبا واليابان.

سارت كثير من أقطار الشرق الأوسط أثناء الحقبة التي ساد فيها نظام فورد-كينز على نهج سياسي يمكن وصفه بالنهج الشعبوي الوطني (القومي)، المناهض للإمبريالية، والقائم على أساس الاقتصاد المدار حكوميا، والتصنيع

---

[2] Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1975)

جو ستورك، **نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة**

الهادف إلى الاستغناء عن استيراد السلع الأجنبية. ويعد تأميم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية عام ١٩٥١، وتأميم مصر لقناة السويس عام ١٩٥٦ من أبرز التعابير عن هذا التوجه الاقتصادي الجذري الذي جرى بعيد الحرب العالمية الثانية. وكان كل من الاقتصاد المدار حكوميا، والتصنيع الهادف إلى الاستغناء عن استيراد السلع الأجنبية من العناصر الأساسية في السياسات الاجتماعية التي طرحها جمال عبد الناصر في مصر، وحزب البعث في سوريا وفي العراق وجبهة التحرير الوطني في الجزائر. عُرفت البرامج السياسية التي طرحتها هذه النظم السلطوية–الشعبوية باسم "القومية العربية"، كما أطلقت تسمية "الاشتراكية العربية" على البرامج الاقتصادية المقترنة بهذه النظم. وحتى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي تميز بتوجهه البرغماتي المؤيد للغرب، سمح بالقيام بـ "تجربة اشتراكية" في تونس في عقد الستينات، مع أن هذه التجربة كانت تحمل توجها مضادا للعمال ومناصرا لأصحاب العمل وملاك الأراضي. كما أن الأقطار التي رفضت هذا التوجه الاقتصادي (الاشتراكي)، مثل الأردن والمغرب، سمحت بنمو القطاع العام على نحو كبير.

قدمّت فترات الكساد الاقتصادي في الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٥ و١٩٨٠- ١٩٨٢ مؤشرا على عقد من الركود المصحوب بالتضخم[١٧]، وكانت هذه الفترة أطول فترة كساد منذ الحرب العالمية الثانية. أنهت هذه الأزمة البنيوية عهد فورد-كينز. وكانت الأسباب الكامنة وراء فترات الكساد هذه ذات طابع قطري في البلدان الرأسمالية الأكثر تصنيعا: نقص في رأس المال المستثمر فاقمت من حدته سياسات رونالد ريغان (الولايات المتحدة) ومارجريت ثاتشر (بريطانيا) النقدية التي صممت من أجل القضاء على التضخم وتقويض القدرة التفاوضية لنقابات العمال. وفي هذه الفترة شكّل الاقتصاد الناشط في اليابان وفي أوروبا (خصوصا ألمانيا) تحديا لهيمنة الرأسمال الأمريكي على العالم. كما أن بروز منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (أوبك) في الستينات ساعد أيضا على تقويض مكانة الرأسمال الأمريكي، وذلك من خلال نقل توازن القوة وجريان الإيرادات من شركات البترول المتعددة الجنسيات إلى الدول المصدرة للبترول.

تزامنت المقاطعة العربية للبترول بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مع فترات الركود الشديد التي كانت مؤشرا على انهيار نظام فورد-كينز، ولكنها لم تكن

السبب المباشر لفترات الركود هذه. ولكن مع ذلك، فقد ساهمت الزيادة في سعر البترول في السوق العالمية من ٢,٧٠$ للبرميل الواحد في عام ١٩٧٣ إلى ٣٢,٥٠$ في عام ١٩٨١، وهذه زيادة بمقدار اثني عشر ضعفا (علما بأن السعر الفعلي في الأسواق غير النظامية كان أعلى) – – ساهمت هذه الزيادة في إذكاء عنصر التضخم في سيرورة "الركود المصحوب بالتضخم" (Stagflation). ومكّن هذا الأمر وسائل الإعلام الجماهيري والقادة السياسيين ورجال العلم من توجيه اللوم إلى "العرب" أو إيران بسبب التغيرات السلبية التي لحقت بالاقتصاد السياسي الأمريكي خلال وبعد عقد الركود المصحوب بالتضخم. وهذا جزئيا هو السبب الذي جعل من الإسلام –على الأقل في أذهان الناس العاديين، إن لم يكن أيضا في أذهان صانعي القرار الأكثر دراية– عدو أمريكا الجديد في النظام العالمي الجديد.

تم إحلال نظام التراكم الرأسمالي على نمط فورد–كينز بنظام ليبرالي محدث (neo-liberal) يعتمد على المرونة في التراكم وعلى الإنتاج القائم على المعرفة في المراكز السابقة للرأسمالية الصناعية. وعادة ما يتم تحديد بداية هذا التوجه بالإشارة

إلى السياسات التي رعتها مارجريت ثاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في أمريكا بداية في ١٩٧٩-١٩٨٠. ولكن جذورها تعود إلى جهود صندوق النقد الدولي لإعادة بناء اقتصاد تشيلي في أعقاب الانقلاب العسكري المدعوم من قبل أمريكا والذي أطاح بحكومة الرئيس الاشتراكي المنتخب ديمقراطيا سلفاتور أيندي في ١٩٧٣. أتاح هذا "النجاح" في تشيلي الفرصة للشروع بمرحلة تتسم بزيادة التدخل، وبتشجيع كبير من الحكومة الأمريكية، في نشاطات المؤسسات القائمة على اتفاقية بريتون وودز. واتسم هذا التدخل ببذل الجهد من أجل فرض الاستقرار الاقتصادي وسياسات التكيف البنيوي في أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي أعقاب أزمة ديون العالم الثالث، التي أطلقها إعلان المكسيك عام ١٩٨٢ والمتضمن عدم القدرة على تسديد ديونها، سنحت الفرصة لمؤسسات اتفاقية بريتون وودز ولوكالة الإنماء الدولي الأمريكية (USAID) لكي تقوم، وبجسارة متزايدة، بتطبيق هذا البرنامج الذي عرف بـ "إجماع واشنطن الليبرالي المحدث" (neo-liberal Washington consensus). وبدأ صندوق النقد الدولي

يفرض شروطا على القروض الممنوحة من أجل التغلب على أزمات العملات الصعبة وموازين المدفوعات (هدف الاستقرار)، كما طُلب من البلدان المثقلة بالديون أن تعيد هيكلة اقتصادها بشكل يتيح الفرصة للاستمرار في دفع الديون في المستقبل (التكيف البنيوي). وكانت برامج تحقيق الاستقرار والتكيف البنيوي المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين تقتضي في الحالات النموذجية زيادة أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية، كما كانت تقتضي خفض النفقات الحكومية في مجال الخدمات الاجتماعية، وخفض الاستثمار في القطاع العام. لذا كان نصيب العمال والموظفين الحكوميين وغيرهم من ذوي الدخل المحدود من تحمل مشقات هذه التدابير التقشفية غير منصف.

أما في الشرق الأوسط، فقد وضعت الهزيمة العربية الساحقة في حرب يونيو ١٩٦٧ وبشكل دراماتيكي حدا للجاذبية التي كانت تحظى بها فكرة الاقتصاد المُدار حكوميا، وفكرة التصنيع بهدف الاستغناء عن المستوردات الأجنبية. برهن هذا الاندحار على فشل كل من القومية العربية والاشتراكية العربية في إحداث تغيرات ثورية في المجتمعات العربية؛ بل إنه قد بين أن الأنظمة العربية كانت أضعف بالمقارنة مع

إسرائيل مما كانت عليه عام ١٩٤٨. ثم إن الآثار الناجمة عن المقاطعة العربية للنفط التي تلت الحرب الإسرائيلية العربية في عام ١٩٧٣، وكانت هذه المقاطعة قصيرة الأمد بقدر ما كانت غير شاملة، ساهمت هذه الآثار في حسم مصير مشروع التنمية المُدار حكوميا، بحيث تقاطع الفشل النهائي لهذا المشروع زمنيا مع نهاية حقبة التوسع الرأسمالي الطويلة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكان إعلان الرئيس أنور السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادي في شهر نيسان (أبريل) عام ١٩٧٤ مؤذنا بنهاية سياسة التنمية الموجهة من قبل الحكومة في الشرق الأوسط، وبتغير السياسات المقترن بصورة كبيرة مع نتائج حرب ١٩٧٣. ولكن السياسة تغيرت ببطء. ولم يكن هناك محاولات لإعادة هيكلة للاقتصاد المصري بصورة كبيرة حتى بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. وفتح فقدان الناس للثقة في عمليات التنمية ذات الطابع السلطوي- الشعبوي والقائم على أساس استثمارات القطاع العام، فتح الباب أمام نشاطات تدخل مكثفة غدت تقوم بها مؤسسات بريتون وودز بعد عام ١٩٧٣. وحاول صندوق النقد، كما حاول البنك الدولي، إعادة هيكلة اقتصاد كل مصر (في أعوام ١٩٧٦، ١٩٨٧، ١٩٩١) وتركيا (١٩٧٨، ١٩٨٠)،

والسودان (١٩٧٨) والمغرب (١٩٨٠) وتونس (١٩٨٦) والأردن (١٩٨٩) والجزائر (١٩٩١، ١٩٩٣).

انهال سيل من دولارات البترول على بلدان الشرق الأوسط أثناء الطفرة النفطية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٥، الأمر الذي سهل الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد. وأضحت حكومات البلدان المصدرة للنفط، ذات الاحتياطي الكبير، والتعداد السكاني المتدني (مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا) تسيطر على ثروات هائلة من عائدات النفط. كما أن ظاهرة تقديم القروض الدولية للبلدان النفطية في الشرق الأوسط ازدادت بصورة دراماتيكية في عقد السبعينات، وكان الحافز من وراء ذلك جزئيا هو الرغبة بتحريك عملية التداول في دولارات البترول. أما البلدان غير النفطية، أو ذات الإنتاج النفطي المتدني (مصر، السودان، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن) فقد صدّرت أعدادا هائلة من العمال إلى البلدان المصدرة للنفط، والتي كانت منهمكة في مشاريع كبرى للبناء والتطوير (مثل السعودية، والكويت، وليبيا). وكان من شأن حوالات العمال النقدية أن تُحدث نوعا من "إعادة التوزيع" المحدود لعوائد النفط، شأنها في ذلك شأن المساعدات التنموية لمصر (إلى حين قامت هذه

الأخيرة بتوقيع معاهدة صلح مع إسرائيل عام ١٩٧٩) وللمناطق الفلسطينية المحتلة (كانت المساعدات تمنح لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى نشوب حرب الخليج)، إضافة إلى تصدير البضائع والخدمات إلى العراق بواسطة الأردن وتركيا.

أما فيما يتعلق بالبلدان غير المصدرة للنفط، فقد أدى تقليص الميزانيات الحكومية والاقتطاع من الصرف الحكومي على الخدمات الاجتماعية -وهي أمور فرضتها الأرثوذكسية الليبرالية المحدثة- إلى انحسار فعالية الحكومات الشرق أوسطية، بحيث غدت لا تتجاوز نطاق المناطق المدنية التي تقطنها النخب الاجتماعية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى. كما تعرضت الدول المصدرة للبترول لضغوطات مشابهة بعد انهيار أسعار النفط في ١٩٨٦. ونتيجة لذلك حصل استقطاب في توزيع المداخيل بحيث غدت الحكومات غير قادرة على تأمين مقادير كافية من السلع لجميع قطاعات الشعب في المناطق المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تداعي ذلك "العقد الاجتماعي" الذي تمت صياغته في العهد السابق والذي قام على فكرة التنمية المعتمدة على الاستثمار في القطاع العام، والموجهة من قبل الأنظمة السلطوية-الشعبوية. وهكذا

يمكن القول على وجه العموم إن الشرعية التي كانت يتمتع بها مشروع التحديث على الطريقة الغربية والمستند على أساس القومية العلمانية وآمال التنمية الاقتصادية قد باتت مستنفدة بصورة خطيرة.

وفي هذا الفراغ السياسي الاقتصادي والأخلاقي تمكنت الحركات الإسلامية السياسية من بناء قاعدة شعبية وذلك عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية التي فشلت الحكومات في تقديمها في مجالات التعليم والخدمات الصحية ودور الحضانة للأطفال. كما أن الجانب الشعبوي في خطاب الإسلام السياسي ربط بين سلطوية وفساد النخب الحاكمة في الدولة من جهة، وفشل هذه النخب في تزويد الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، والانهماك في أساليب الحياة التي اعتبرها الإسلاميون تعبيرا عن الانحطاط الأخلاقي، مثل انتشار الثقافة الغربية الشعبية، والروح الاستهلاكية، وفقدان الأصالة الثقافية.

الإسلام: حضور دائم

كان الخطاب الإسلامي متواجدا على الدوام، وكان يستخدم في بعض الأحيان من أجل طرح بديل للقومية العلمانية التحديثية التي نشأت بدورها كردة فعل على سقوط إمبراطوريات شبه مستقلة، ومستندة على الشرعية الإسلامية -الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية القجار- وكردة فعل على خضوع الأقطار للحكم الأوروبي الكولونيالي. لكن افتراضات نظرية التحديث (Modernization theory) وأوهام المركزية الأوروبية الأخرى شجعت الغربيين على الاعتقاد أن الارتباط والالتزام بالثقافة الإسلامية سوف يزول ويغدو شيئا من الماضي حالما تنتهي الدول العلمانية من فرض سيطرتها واكتساب الشرعية لنفسها. ويمكننا إيجاد صلة بين الجاذبية التي تحظى بها الحركات الإسلامية منذ عقد السبعينات وتاريخ حركات إسلامية سابقة على حقبة الطفرة النفطية، ومعادية للاستعمار، مثل نشاط الملالي الإيرانيين في ثورة التبغ (١٨٩٠-١٨٩٢)، وفي الثورة الدستورية (١٩٠٦-١٩١١)، وفي المعارضة التي قادها آية الله الإمام الخميني ضد "الثورة البيضاء" بزعامة محمد رضا شاه (١٩٦٣). كما يمكن رؤية هذه الصلة في تاريخ

حركة الإخوان المسلمين (التي تأسست في مصر عام ١٩٢٨)، ورابطة العلماء المسلمين الجزائريين (تأسست في ١٩٣١)، وأيضا في الدعوة الشعبية وحرب العصابات التي لم تدم طويلا، والتي قادها الشيخ عز الدين القسام في فلسطين (١٩٣٥). وهذا نزر يسير من الأمثلة البارزة المستقاة من تاريخ الشرق الأوسط.

نشأت حركات إسلامية جديدة في الحقبة نفسها التي شهدت انهيار نظام فورد-كينز، ونهاية أنظمة الحكم السلطوية - الشعبوية صاحبة الدعوة القومية- التنموية، كما شهدت تعاظم الثروة البترولية العربية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية في الشرق الأوسط. يتقاطع الإسلام السياسي مع هذه السيرورات في عدة جوانب محددة. فمسارات رأس المال المتمركز في السعودية والدول الإسلامية الأخرى الغنية والمنتجة للنفط، شأنها شأن التحويلات النقدية من قبل العمالة التي هاجرت إلى هذه البلدان، لعبت هذه الأمور جميعها دورا في دعم الإسلام السياسي في عدد من الأقطار. مثلا: يرتبط بنك فيصل الإسلامي، الذي تأسس عام ١٩٧٧، بالإخوان المسلمين، وله نشاط في مصر والسودان وبلدان إسلامية أخرى، حيث يستخدم في إرسال الحوالات النقدية من العاملين في الخليج إلى ذويهم في بلدان

الأصل.[٣] وهذا ينطبق على العديد من شركات الادخار الإسلامي التي أفلست في مصر في منتصف الثمانينات، فقد تأسست هذه الشركات أصلا من خلال تحويلات رواتب المصريين العاملين في السعودية والخليج.[٤] ساهم رأس المال المتراكم بهذه الطريقة في تمويل حركات الإسلام السياسي الجذري. وهناك علاقة بين الحركات الإسلامية السياسية في كل من مصر والجزائر وإيران والمصالح (المؤسسات) المالية والمركنتيلية التي تمكنت من الإفلات من السيطرة الحكومية.

في إيران هناك تقاليد ذات تاريخ طويل، تشتمل على نشاط الملالي السياسي، والتركيبة الهرمية في المؤسسة الدينية الشيعية، والكاريزما التي يحظى بها آية الله الإمام الخميني، والدعم النابع من المصالح (المؤسسات) المالية والمركنتيلية

---

[3] Khalid Medani, "Funding Fundamentalism: The Political Economy of an Islamist State," in Joel Beinin and Joe Stork (eds.), *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley: University of Californian Press, 1977), pp. 166-77.

خالد مدني، **تمويل الأصولية: الاقتصاد السياسي لدولة إسلامية**

[٤] عبد القادر شهيب، **الاختراق: قصة شركة توظيف الأموال**. (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٨٩)

المحلية (فئات البازار). مكّنت هذه الأمور بمجموعها الملالي من السيطرة على حركة سياسية ذات قاعدة واسعة، تشتمل على عدد غير قليل من العلمانيين والليبراليين والماركسيين في تحالف ضد النظام البهلوي القمعي الذي أقامته وكالة الاستخبارات الأمريكية عام ١٩٥٣، والذي دعمته الولايات المتحدة حتى لحظة النهاية. وكانت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بمثابة البرهان العلني (العملي) الذي تحول إلى عامل مستقل بذاته، وقادر على دعم الإسلام السياسي.

وبعد الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان، تحولت الإستراتيجية الجيو-سياسية للولايات المتحدة وحلفائها (سواء فيما يخص الحرب الباردة أو محاربة الحركات الوطنية المتمردة) تحولت إلى دعم الإسلام السياسي، وإن كان ذلك يتم أحيانا بصورة غير مدروسة. وكان من نتائج "العلاقة السعودية" والميول المحافظة لرجال المال والمصالح المركنتيلية الدائرين في فلك الإسلام السياسي، أن الحركات الإسلامية وقت صعودها في عقد السبعينات كانت مستعدة للتحالف مع الأنظمة السلطوية، وللتعاون معها في مواجهة التحديات المطروحة من قبل خصومهم العلمانيين واليساريين. لذا لم تتوان الأنظمة المحافظة ووكالات استخباراتها عن استخدام

الجماعات الإسلامية لخدمة مصالحها. لم تصبح حركة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس السادات حزباً مشروعاً، ولكن السادات منحهم حيزا كبيرا في العلن، واستخدمهم في صراعه ضد الناصريين والماركسيين. واستمر الأخوان المسلمون في الأردن، وقد كانوا لأمد طويل الحزب السياسي الوحيد المرخص له بالعمل، في مناصرة (نظام) الملك حسين حتى أواخر الثمانينات. وما كان قانون الأحوال الشخصية الجزائري لعام ١٩٨٤ والذي تقدمت به جبهة التحرير الوطني القائمة على رأس نظام الحكم، إلا محاولة للاحتواء أو التعاون مع الإسلاميين الذي أصبحوا لاحقا ألد أعداء الجبهة. وفي فلسطين حظي المجمع الإسلامي الذي سبق تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتأييد إسرائيل في مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية. وقامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بمساعدة الاستخبارات الباكستانية والممولين السعوديين بتنظيم ورعاية جماعات إسلامية مثل طالبان في أفغانستان في "جهادها" ضد الاتحاد السوفيتي. مثل هذه التحالفات مع الحركات الإسلامية الراديكالية عادت لتقض مضاجع الحكومات في الولايات المتحدة والسعودية ومصر وإسرائيل.

الفكر الاجتماعي والسياسي في الإسلام السياسي

بقدر ما كان لحركات الإسلام السياسي سياسات اجتماعية واقتصادية تتسم بالتناسق الداخلي، بقدر ما كانت هذه الحركات تنزع إلى التمسك بعقيدة تضامن اجتماعي من النوع العضوي (corporatist). لذا نجد حسن البنا وسيد قطب، وهما أكبر المنظرين للإسلام السياسي السني العربي، ينافحان عن معتقد مفاده أن الإسلام يحث على التكافل الاجتماعي.[٥] وهما يعارضان الماركسية والحركات النقابية المتطرفة، كما يعارضان العلمانية والنسوية ومختلف الحركات السياسية والاجتماعية التي تفترض وجود صراع طبقي أو أي شكل آخر من الصراع الاجتماعي. ومن هذه الناحية يشبه خطابهم كثيرا من أنماط الخطاب السائدة في بلدان "العالم الثالث" والتي تدعو لإتباع طريق وسط بين الرأسمالية

---

[٥] أنظر Richard Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (London: Oxford University Press), 1969 الذي يتضمن نقاشا لمفهوم التكافل الاجتماعي في فكر حسن البنا. أنظر ايضا سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣) **ومعركة الإسلام والرأسمالية** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٨).

والاشتراكية الماركسية.[6] نجد هنا إصرارا على القول أن الإسلام يحترم حرمة الملكية الفردية، يقابله إصرار على معارضة الرأسمالية المنفلتة من عقالها، ومراكمة الثروات بصورة زائدة عن الحد المعقول. ويحاجج كل من حسن البنا وسيد قطب قائلين أن على المسلم ميسور الحال واجبا يقتضي منه تلبية حاجات الفقراء والمحرومين من خلال تأدية فريضة الزكاة. مع ذلك ينبغي القول أن النظرية الاقتصادية والاجتماعية التي يطرحها منظرو الإسلام السياسي ليست صلبة بما فيه الكفاية، كما أنها تحتوي على مزيج من الأفكار المتناقضة داخليا، والتي استخدمت أحيانا للدفاع عن الواقع الاجتماعي القائم، وأحيانا أخرى لمهاجمة هذا الواقع من منطلقات شعبوية.

يخالف الإسلاميون السياسيون منطق السوق، منطق الحقائق "الصعبة"، وينزعون لتبني نظرة أخلاقية للاقتصاد تؤكد على

---

[6] Karen Pfeifer, "Is There an Islamic Economics?", in Joel Beinin and Joe Stork (eds.), *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley: University of Californian Press, 1977), pp. 154-165.

كارين بفايفر، **هل هناك علم اقتصاد إسلامي؟**

العدالة، والالتزام المتبادل، ومبدأ المعاملة بالمثل والمسؤولية الاجتماعية. وهم لا يعدون بإحلال ديمقراطية التشارك (participatory democracy) أو حريات السوق. بل هم يجزمون بأن القادة الشرفاء سوف يتكفلون بتزويد الناس بالخدمات الأساسية بأسعار معقولة، إذا كان الناس على استعداد لإقامة الفضيلة. وهذا ما تقوم به "المؤسسات الموازية" (المؤسسات الدولة) التي أقامها الإسلاميون في الأحياء المدنية الفقيرة والمناطق الريفية غير المطورة، حيث تقدم المؤسسات الإسلامية خدماتها للأفراد المرتبطين بها على أساس الولاء والمحسوبية.

ومما ساهم في تقوية جاذبية الإسلام السياسي في الأوساط الاجتماعية تبني الإسلاميين لخطاب شعبوي ناقد للفشل الأخلاقي والاقتصادي الذي عانت منه دول (حكومات) ما بعد عهد الاستعمار. استند الإسلام السياسي في البداية على قاعدة مكونة من طلبة الجامعات والشباب الساخط، وأكد على الكفاح المسلح وأساليب أخرى تتسم بالتطرف. وفي الثمانينات وجد الكثير من الأنصار في الأوساط المدنية الفقيرة. وحققت النشاطات الإسلامية أكبر نجاحاتها بالذات في تلك الأحياء المدنية والمناطق الريفية التي تأثرت بشدة

نتيجة التقليصات التي ألمت بالميزانيات الحكومية المخصصة للخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. لذا غدت مقاطعات صعيد مصر مثل أسيوط وسوهاج والمنيا، والأحياء التي هاجر سكان هذه المقاطعات إليها بحثا عن العمل، والتي أقيمت دون تخطيط على أطراف القاهرة، غدت هذه معاقل للإسلاميين[٧]، إلى درجة أن أحد أحياء القاهرة صار يعرف

---

[7] Mamoun Fandy, "Egypt's Islamic Group: Regional Revenge?" *Middle East Journal* 48 (no. 4, Autumn 1994), pp. 607-25; Salwa Ismail, "The Popular Movement Dimensions of Contemporary Militant Islamism: Socio-Spatial Determinants in the Cairo Urban Setting," *Contemporary Studies in Society and History* 42 (no. 1, January 2000), pp. 363-93; Khalid Medani, "Informal Market and Islamist Activism in a Neighborhood of Cairo, Imbaba,", unpublished paper, presented to the seminar on Empires and Cultures, Stanford University, April 24, 2001.

مأمون فندي، **الجماعة الإسلامية في مصر: انتقام إقليمي؟**

سلوى إسماعيل، **الأبعاد الشعبية في الحركات الإسلامية المتشددة الحديثة: محددات اجتماعية-مكانية في محيط القاهرة المديني**

خالد مدني، **الأسواق غير الرسمية والنشاطات الإسلامية في أحد أحياء القاهرة، إمبابة**

في أواخر الثمانينات وفي التسعينات باسم "جمهورية إمبابة الإسلامية" . وكان الإسلاميون الجزائريون يتمتعون بدرجة كبيرة من القوة في مقاطعة باب الواد، حيث الفقر المدقع. أما الموطن الأصلي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) فهو قطاع غزة، أكثر بقع الأرض ازدحاما بالسكان، حيث عانى الفلسطينيون من معدلات بطالة عالية طوال عقد التسعينات وعاشوا حياة أقرب ما تكون إلى حياة السجون.

دأبت الحركات الإسلامية المعتدلة على دخول حلبة الانتخابات، عندما كان يسمح لها بذلك. وحققت هذه الحركات انتصارات هامة في مصر والجزائر والأردن والكويت وتركيا، كما فعلت الشيء نفسه في انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية في فلسطين. وما أن حل عقد الثمانينات حتى كان الإسلاميون ينشطون على مستوى الجامعات، في النقابات المهنية وجمعيات رجال الأعمال، وفي اتحادات العمال والجمعيات النسوية، وفي عدد هائل من الجمعيات ونوادي الأحياء (السكنية) التي تتخذ من المساجد منطلقا لها. منح خطاب النشطاء الإسلاميين "على أرض الواقع" في الأماكن المختلفة أفكار المنظرين المعتمدين بعدا شعبويا بوسعه التعامل مع الأوضاع التي طرأت بعد عام ١٩٧٣ . وهكذا بات الإسلام

السياسي يشكل قوة المعارضة الرئيسية للنظم القائمة المتعاونة مع "إجماع واشنطن الليبرالي المحدث". هذه حقيقة كبيرة، ولكن من شأن التركيز على نشاطات الجماعات المسلحة والمشاكل الأمنية التي يطرحها النشاط المسلح أن يخفي حجم هذه الحقيقة.

دراسة حالة مصرية

كانت المعارضة الإسلامية المسلحة ضد الحكومة المصرية قد ظهرت مع حلول عام ١٩٧٤، ولكنها كانت في ذلك الوقت ظاهرة هامشية قاعدتها بعض الشباب المتطرفين. لكن سرعان ما جاء مؤشر أول على حقيقة أن المعارضة الإسلامية لحكم الرئيس أنور السادات قد تكون ذات قاعدة أوسع من مجرد الشباب الذي يعاني من الشعور بالاغتراب: وكان هذا الفعل تخريب كازينوهات شارع الهرم أثناء اضطرابات كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧ التي أثارها إعلان ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الأخرى بناء على طلب صندوق النقد الدولي.[٨] وفتح اغتيال السادات عام ١٩٨١ من قبل أعضاء جماعة الجهاد الإسلامي نقاشاً في أوساط الإسلاميين حول مرغوبية وإمكانية الوصول إلى السلطة عن طريق العمل المسلح. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٢ كانت الجماعة

---

[8] Joel Beinin, "Will the Real Egyptian Working Class Please Stand Up?" in Zachary Lockman (ed.), *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles , Histories, Historiographies* (Albany: SUNY Press, 1944), pp. 247-70.

جول بينن، **هل تفضلت الطبقة العاملة المصرية الحقيقية بالوقوف؟**

الإسلامية القوة الرئيسية وراء عصيان مسلح تمركز في الضواحي التي كان يقطنها المهاجرون في القاهرة والصعيد. وعاد "المجاهدون" من أفغانستان بعد الانتصار على الاتحاد السوفيتي يلعبون دورا هاما في قيادة نشاطات مسلحة موجهة ضد الدولة والصناعة السياحية ورموز أخرى تشهد على تأثير الثقافة الغربية.

قامت جماعة الإخوان المسلمين (أو قسم منهم على الأقل) منذ أربعينات القرن العشرين وحتى الثمانينات، على تشجيع العمل المسلح ضد الحكومة المصرية. أما في عقد التسعينات فقد قررت الحركة، وقد غدت التنظيم الأول بين حركات الإسلام السياسي، تبني استراتيجية العمل غير العنيف وغير المسلح في مجال العمل السياسي. ومع ذلك تبقى الحركة ممنوعة من ممارسة النشاط السياسي وذلك بصورة رسمية. بدأ الإخوان المسلمون المشاركة في الانتخابات السياسية الوطنية من خلال إقامة تحالف غير ثابت مع حزب الوفد الجديد العلماني في عام ١٩٨٤. ومنذ عام ١٩٨٧ تحالفت الحركة مع حزب أكثر ملاءمة، هو حزب العمل (الاشتراكي). مكّنت أساليب العمل هذه حركة الإخوان المسلمين من الحصول على عدد غير قليل من المقاعد البرلمانية،

حتى جاء نظام حسني مبارك وقام بتشديد السيطرة على العملية الانتخابية في منتصف التسعينات. كانت انتخابات سنة ٢٠٠٠ أكثر حرية من الانتخابات التي جرت في عقد التسعينات، ولكنها لم تنجح في تحدي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، القابض بحزم على المؤسسات الرئيسية للسلطة في مصر. ولكن عندما خاض الإخوان وأنصارهم انتخابات (غير وطنية) سمح لهم بخوضها في الثمانينات والتسعينات تحت راية "التيار الإسلامي" نجحوا في الحصول على قيادة معظم اتحادات الطلاب الجامعية، وبعض أهم النقابات المهنية.[٩] لذا من الواضح أن بوسع التيار الإسلامي أن يبرز كمنازع رئيسي لنظام الحكم الحالي إذا ما تم رفع القيود غير الديمقراطية عن عملية الانتخابات السياسية الوطنية.

---

[٩] Carey Rossefsky Wickman, "Islamic Mobilization and Political Change: The Islamist Trend in Egyptian Professional Associations," in Joel Beinin and Joe Stork (eds.), *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley: University of Californian Press, 1997), pp. 120-35.

كاري روسوفسكي ويكمان، **التعبئة الإسلامية والتغير السياسي: التوجه الإسلامي لدى الاتحادات المهنية المصرية**

ومن فرط حماسها لقمع هذا "التمرد"، قامت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٩٦ وصاعدا بتجاهل الفرق بين الحركات الإسلامية التي تتبع استراتيجيات سياسية مشروعة، والجماعات التي تعتمد العمل المسلح. وكان مصير قادة الإخوان والإسلاميين الآخرين الذين حاولوا المشاركة من خلال استراتيجيات سياسية مشروعة (مثل حزب الوسط الذي لم يعمر طويلا) السجن والتعذيب وأشكالا مختلفة من القمع.

بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ أقدمت الدول المقرضة في أوروبا وأمريكا على إلغاء ما يقارب من نصف المديونية المصرية المقدرة بـ ٥٥ بليون دولار، وذلك مكافأة لمصر على مشاركتها في الحرب. ووقعت الحكومة المصرية على اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي تنص على فرض المزيد من الإجراءات التقشفية إضافة إلى خصخصة أجزاء كبيرة من القطاع العام. ولكي تقلل الحكومة من احتمال قيام معارضة لخصخصة القطاع العام (المنظم عماليا أكثر من القطاعات الأخرى في الاقتصاد المصري) لجأت الحكومة إلى طرح قانون عمل موحد. يهدف هذا القانون (الذي لم يتم إقراره حتى كتابة هذه السطور) إلى إتاحة درجة متواضعة من

الحرية في مجال التنظيم العمالي والديمقراطية، مقابل التخلي عن حقوق العمال التي تمأسست في عهد جمال عبد الناصر. حقا لقد تقلص مجال الديمقراطية في الحياة العامة منذ شرعت الحكومة المصرية في تطبيق سياسات "إجماع واشنطن" بصورة متشددة أكثر.[10] وفي هذا السياق برز التيار الإسلامي كناقد لسياسات "إجماع واشنطن" الاقتصادية، على الأقل على المستوى الخطابي.

كان عادل حسين المنظر الرئيسي لحزب العمال، إلى أن وافته المنية في شهر أيار (مايو) سنة ٢٠٠١. عمل عادل حسين كسكرتير عام للحزب، وكمحرر لجريدة الشعب (جريدة الحزب). وكان في السابق عضوا في الحزب الشيوعي، وقام بتأليف كتاب (من مجلدين) ينتقد فيه سياسة الانفتاح، ويطرح من خلاله تحليلا يتسم باستخدام نظرية

---

[10] Eberhard Kienle, "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s," *Middle East Journal* 52 (no.2, Spring 1998), pp. 219-35.

ايبرهارد كينل، أكثر من مجرد رد على الحركات الإسلامية: تقليص الحريات السياسية في مصر في التسعينات

"التبعية الاقتصادية" (Dependency Theory)[11]. وهو واحد من اليساريين السابقين الذي تبنوا الإسلام السياسي في الثمانينات من القرن العشرين.

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٧ ألقى عادل حسين خطابا في مؤتمر عمالي عُقد بهدف الاحتجاج على قانون العمل الموحد المقترح من قبل الحكومة المصرية. أعاد عادل حسين في خطابه طرح التصور العضوي المستقى من تعاليم مؤسس حركة الإخوان المسلمين، حسن البنا:

> "نستلهم موقفنا من نهجنا الإسلامي الذي ينص على العدل والإنصاف في المجتمع الإسلامي الذي نسعى لإقامته. والمسلمون في مثل هذا المجتمع مثل الجسم الواحد، حيث ينبغي على أصحاب العمل احترام حقوق العمال، بينما يتوجب على العمال العمل بجد من أجل بناء اقتصاد الأمة".[12]

---

[11] عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية** ١٩٧٤-١٩٧٩(القاهرة: دار المستقبل العربي،١٩٨٢)

[12] جريدة **الشعب**، ١٦ ديسمبر ١٩٧٧، ص ١٠. انظر أيضا جمال البنا في جريدة **الشعب**، ١٩ يوليو ١٩٩٤.

لكن على الرغم من نقطة الانطلاق الإسلامية، يؤيد تحالف حركة الإخوان وحزب العمل الكثير من مطالب الحركة اليسارية فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني والسياسات العمالية. من هذا المنطلق أيد البرنامج الانتخابي لمرشحي التيار الإسلامي في انتخابات نقابات العمال عام ١٩٩١، والذي نشر في جريدة الشعب (جريدة الحزب الاشتراكي)، حق العمال في الإضراب، كما أنتقد البرنامج مطالب "إجماع واشنطن" الاقتصادي الخاصة بمصر، وعارض تدخل الحكومة في انتخابات نقابات العمال (مثل إلغاء ترشيح البعض بناء على طلب المدعي العام، وبصورة مثيرة للسخرية) وعارض البرنامج محاولات الحكومة تصفية القطاع العام كليا[١٣]. وفي صياغات أخرى لم يتوان برنامج الإسلاميين عن انتقاد القيادة الوطنية للاتحاد العام لنقابات العمال، والمطالبة بإعادة هيكلة نظام نقابات العمال بصورة تحقق الاستقلال عن الحكومة. كما عارض الإسلاميون إلغاء الدعم الحكومي للمواد التموينية وطالبوا بربط الرواتب مع الأسعار، والتصدي لتآكل الدعم المقدم للتعليم المجاني والخدمات

---

[١٣] جريدة **الشعب** ١٠ سبتمبر ١٩٩١.

الصحية "وكافة الإنجازات التي تحققت للعمال في ثورة ٢٣ يوليو."[١٤]

تمثل هذه المطالب -خصوصا ما يتعلق منها بإنجازات ثورة (انقلاب) ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢- محاولة لـ "تملك" لغة ورموز اليسار. قد يعود تبني المطالب الاقتصادية والخطاب السياسي المرتبط أساسا باليسار إلى تأثير عادل حسين الشخصي، أو ربما يكون تعبيرا عن الشقة التي باتت تفصل بين العناصر الشعبوية وأنصارهم في حزب العمل من جهة، والقيادات الفكرية الروحية التقليدية للإخوان المسلمين من جهة أخرى. مع ذلك، يبدو أن التيار الإسلامي قد تقبل أطروحة مفادها أن انقلاب الضباط الأحرار في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ قد أرسى المعالم المشروعة في الحقل الوطني السياسي، وهذا موقف رفضه الإخوان بإصرار في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، عندما سجن وعذب الآلاف منهم في أعقاب محاولة أحد أعضاء الحركة اغتيال جمال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٤. إن استعداد الإخوان المسلمين للنظر إلى حق الإضراب كأحد

[١٤] مصر الفتاة، ١٢ سبتمبر ١٩٩١.

"حقوق الإنسان"[١٥]، واستشهادهم بالتزامات مصر بموجب العهود الدولية الخاصة بالعمل والعمال، هي مواقف جديدة تماما بالنسبة للإسلاميين المصريين. توحي هذه المواقف بأن الإسلاميين لا يرفضون القانون الدولي تماماً، ولا الخطاب الغربي الليبرالي المتعلق بالأفراد والحقوق والمواطنة.

يمتزج جزء كبير من معارضة الإخوان وحزب العمل للسياسات الاقتصادية الليبرالية المحدثة بخطاب معاد لليهود. يفيد هذا الخطاب (الذي ليس له لزوم) أن إسرائيل تمارس الضغط على مصر من أجل بيع القطاع العام، أو أن "البضائع اليهودية" توشك على تدمير حياة العمال المصريين.[١٦] بات هذا النوع من "عنصرية (زمان) الحرب"[٧] (racisme de guerre) (تسمية مكسيم رودنسون) مألوفا إلى درجة كبيرة، نتيجة الغضب واسع الانتشار الذي تثيره سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة.

---

[١٥] **الشعب**، ٥ أبريل ١٩٩٤.

[١٦] عادل حسين ورضا البيطار في جريدة **الشعب**، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧. أنظر أيضا الزجل الملقى في مؤتمر حزب العمال المنعقد في ١٩٩٤ بهدف معارضة مسودة قانون العمل الموحد. يقول آخر بيت زجل: "خدعونا بالوعود وباعونا لليهود"، **الشعب**، ١٩ أبريل ١٩٩٤.

ولكن هذه العنصرية تأخذ شكلا حادا عند الإسلاميين أكثر من غيرهم.

لكن على الرغم من تبني التيار الإسلامي للمطالب وللرموز المرتبطة باليسار، إلا أن النشاط الاعتيادي لهذا التيار في نطاق الاتحادات العمالية لا يشتمل عادة على نشاطات جماعية متشددة. ويبدو أن سياسات التيار في هذا المجال تسير على هدي الحديث النبوي الشريف الذي يقول: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم." وعليه جاء برنامج التيار الإسلامي في انتخابات اتحادات العمال لعام ١٩٩١ المنشور في جريدة الشعب يحمل عنوان "يا عمال مصر غيروا ما بأنفسكم."[١٧] ومن جهته يوجه اليسار النقد للتيار الإسلامي من منطلق أن هذا الأخير يحصر النشاط النقابي في تقديم خدمات اجتماعية مثل تنظيم معارض الكتب الإسلامية ورحلات الحج إلى مكة.

يسيطر الجهاز الحكومي في مصر على نشاطات الاتحادات العمالية. وتتخذ القرارات الهامة من قبل قادة الاتحاد العام.

---

[١٧] **الشعب**، ١٠ سبتمبر ١٩٩١. يتضمن البرنامج المنشور النص الكامل للحديث: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم."

ينتخب هؤلاء القادة بطريقة غير مباشرة، ولا يشك أحد في ولائهم للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وهناك عدد غير قليل من القوانين والتعليمات التي تقيد الانتخابات على المستوى الوطني، وعلى مستوى الاتحادات العامة، وعلى مستوى المصانع، ومنها القانون الذي يعطي الدولة حق إلغاء ترشيح المرشحين. لذا ليس هناك طريقة تتيح لنا معرفة الحل، في سياق المناخ الديمقراطي، للتناقضات الظاهرة في خطاب وممارسات التيار الإسلامي الخاصة بحركة النقابات العمالية. هل يقدم التيار الإسلامي على تطوير شكل من الديمقراطية الاشتراكية الإسلامية؟ أم أن ثقل العناصر المحافظة اجتماعيا في الحركة سوف يحول دون ذلك؟ وإن صح الاحتمال الأخير، ما مقدار الدعم الذي يمكن للتيار الإسلامي أن يحافظ عليه بين أتباعه؟ توحي لنا دراسة الحالة التي قمنا بعرضها هنا أن من شأن الإبقاء على هذه التناقضات دون حل أن يساعد في المحافظة على دور الإسلام السياسي بصفته حركة معارضة اجتماعية لسياسات "إجماع واشنطن".

نتائج شرق أوسطية للتغيرات على صعيد الاقتصادي السياسي

رافق عملية فرض سياسات إجماع واشنطن قدر كبير من القمع ومن تردي وضع الحريات السياسية. وقد جاء تطبيق هذه السياسات مسبوقا بانقلابات عسكرية في كل من تركيا وتونس. أما في مصر، فقد تزامن تطبيق السياسات الجديدة مع "انفتاح ديمقراطي" محدود. ولكن ما إن بدأت الصعوبات الحقيقة تظهر، حتى قام النظام بممارسة القمع، وبصورة متشددة. كما أن نشيطي نقابات العمال، والقادة السياسيين الذي عارضوا السياسات الجديدة، سواء من خلال نشاطات تتم على مستوى الورش أو المصانع، أو من خلال التعبئة السياسية على المستوى الوطني –هؤلاء تم قمعهم. وعندما كان يفتح للديمقراطية باب هنا أو هناك، لم يكن الأمر ليشتمل على منح الشرعية للأحزاب الشيوعية أو الإسلامية (مع استثناء جزئي يتمثل في حزب الرفاه، وخليفته حزب الفضيلة في تركيا). أما حق الإضراب فكان في العادة محدودا.

تمكنت مصر وتركيا وتونس من النهوض من أزمة ميزان المدفوعات التي كانت وراء فرض سياسات إجماع واشنطن.

في تونس وتركيا اجتمعت عوامل متفرقة تشتمل على قمع الدولة، واستئناف الإنفاق على المجتمع، وخطر الإسلام السياسي. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عقد صفقات "عضوية" بين اتحادات العمال والدولة، على الرغم من أن الاتحادات العمالية باتت أضعف مما كانت عليه في العهد الماضي. وفي مصر بذلت جهود من أجل التفاوض على صفقات مشابهة، ولكن لم تأت بأية ثمار مع نهاية عقد التسعينات. حاول العمال المصريون وبشكل جماعي مقاومة سياسات الانفتاح، وجاءت هذه المقاومة على شكل "موجتين": بين أعوام ١٩٧٥-١٩٧٧ وأعوام ١٩٨٤-١٩٨٩. ولكن كانت فعالية هذه المقاومة أقل من مثيلاتها في تونس في منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، وتركيا في أواخر وأوائل السبعينات، وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وعلى خلاف ما حصل في تركيا تركزت أشد النشاطات راديكالية في مصر في القطاع العام، وليس في القطاع الخاص الذي كان في طور التوسع.[١٨]

---

[18] Omar El Shafei, "Workers, Trade Unions, and the State in Egypt: 1984-1989," *Cairo Papers in Social Science* 18 (no. 2, Summer 1995), p. 36.

عمر الشافعي، **العمال والنقابات والدولة في مصر**: ١٩٨٤-١٩٨٩.

تشكل الاضطرابات التي وقعت في كانون الأول (يناير) ١٩٧٧ في مصر وفي كانون الأول (ويناير) ١٩٨٤ في تونس مثلا على نوع جديد من الاحتجاج الاجتماعي المدني الذي غدا أمرا مألوفا في عهد التقلبات السياسة الاقتصادية المستلهمة من إجماع واشنطن. "ثورة الخبز": هذا هو الاسم الذي يمكن إطلاقه على الاضطرابات التي كانت تحدث في أعقاب محاولات تنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي.[vi] وبالإمكان ذكر أمثلة أخرى: المغرب (١٩٨١) والسودان (١٩٨٥) والأردن (١٩٨٩ ، ١٩٩٦). لم تكن الاضطرابات الجزائرية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ نتيجة مباشرة لفرض أية برامج من قبل صندوق النقد الدولي، ولكن هناك أوجه شبه بين السياسات التي قامت الاحتجاجات ضدها، كما يوجد أوجه شبه بين أشكال العصيان المدني، مما يجعلنا ننظر إليها من خلال نموذج الاحتجاج الجديد[19]. أما الإضراب العام الذي حدث في تونس في ٢٦ كانون الأول (يناير) عام ١٩٧٨،

---

[19] Karen Pfeifer, "Algeria's Implicit Stabilization Program," in Henri J. Barkey (ed.), *The politics of Economic Reform in the Middle East* (New York: St. Marin's Press, 1992).

كارين بفايفر، **البرنامج الضمني لإحلال الاستقرار في الجزائر**

وإضراب أيلول- تشرين الأول (سبتمبر-أكتوبر) ١٩٨٤، واضطرابات مصانع نسيج كفر الدوار في مصر فقد كانت حالات "مختلطة": فعاليات عمالية تقليدية ممتزجة مع عنف جماهيري ذي طابع مديني، جميعها موجهة ضد الدولة ورموز سلطتها على وجه العموم.

تنبع صفات هذه الاحتجاجات من عدم تركز وقلة انتظام - كانت الاحتجاجات مجرد اضطرابات عفوية، وإضرابات محلية، وليس حملة متواصلة من النشاطات السياسية والاقتصادية-- تنبع هذه الصفات جزئيا من غياب التجانس البنيوي والإيديولوجي بين عمال المناطق المدينية، إضافة إلى تجريد العمل السياسي اليساري من الشرعية في عهد الانفتاح. ولم يَعدُ النشاط الجماعي للعمال النقابيين، حتى في أفضل أحواله من ناحية حسن التنظيم، والراديكالية والاستعداد للنضال كونه جانبا واحدا من جوانب الاحتجاج الشعبي ضد إجماع واشنطن. ولم يتمكن العمال من تنظيم وتجميع قواهم بصورة تضمن التصدي لسيطرة الحكومة. لذلك لم يكن بإمكان فعاليتهم الجماعية أن تحقق أكثر من تأجيل أو تعديل تطبيق سياسات إجماع واشنطن، ولم يكن

من الممكن لهذه الاحتجاجات أن تقطع الطريق عليها أو أن تطرح سياسات اقتصادية جديدة.

سعت القوى الإسلامية إلى الاستفادة من تراجع القوى اليسارية، وقامت بتأسيس اتحادات عمال منافسة في تركيا وفي الجزائر، وخاضت انتخابات اتحادات العمال حين سمحت بها السلطات في مصر وتونس. ولكنها لم تنجح في القيام بدور اليسار بصفته المحامي الرئيسي عن مصالح العمال في المؤسسات الاقتصادية الحديثة ذات الحجم الكبير.[٢٠] ويعتبر عمال المدينة المنظمون نقابيا من الفئات

---

[20] Michael Christopher Alexander, "Between Accommodation and Confrontation: State, Labor, and Development in Algeria and Tunisia,", Ph.D. Thesis, Duke University 1996, pp. 344, 374-78; Michael Christopher Alexander. "State, Labor and the New Global Economy in Tunisia,", in Dirk Vandewalle (ed.), *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy* (New York: ST. Martin's Press, 1996), pp. 177-202; Michael Willis, *The Islamist Challenge in Algeria: A Political History* (New York: New York University Press, 1996), p. 179; Abdenasser Djabi, "The Islamist Workers Movement and the UGTA," unpublished paper presented to the conference on After Social-

الاجتماعية الأقل انجذابا إلى حركات الإسلام السياسي التي كانت مصدر إلهام لمقاومة العولمة الرأسمالية في الشرق الأوسط وخارجه.

لم تكن حظوظ الديمقراطية جيدة في عهد صعود الليبرالية المحدثة. وحتى لو تناسينا الانقلاب العسكري الذي وضع زين العابدين بن علي على رأس السلطة، تبقى الحقيقة ماثلة

- ism: Islam and the Market in Algeria, University of California, Berkeley, May 23, 1997; Joel Beinin, "The Islamic Current in the Egyptian Trade Union Movement: A Historical Comparison and Some Questions to Consider," unpublished paper presented to the conference on Globalization, Political Islam and Urban Social Movements, University of California, Berkeley, March 6-8, 1998.

مايكل كرستوفر الكساندر، **بين الحلول الوسط والمجابهة: الدولة، العمال، والتنمية في الجزار وتونس**؛ مايكل كرستوفر الكساندر، **الدولة، العمال، والاقتصاد العالمي الجديد في تونس**؛ مايكل ولس، **التحدي الإسلامي في الجزائر: تاريخ سياسي**؛ جول بينن، **التيار الإسلامي في الاتحادات العمالية المصرية: مقارنة تاريخية وأسئلة مطروحة**.

أمام أعيننا، وهي أن تونس صارت بلدا سلطويا عقب موجة التنظيمات الاقتصادية في الريف والتي بدأت عام ١٩٩٠ ,[٢١] وظل حزب النهضة الإسلامي غير مرخص، رغم أنه تبرأ من العمل المسلح. وتوالت كثير من التقارير عن قيام النظام بسجن وتعذيب الخصوم السياسيين. ولم تقم أية أحزاب معارضة حقيقية بالمشاركة في انتخابات عام ١٩٩٤. وبعد يوليو ١٩٩٢ فرض النظام المصري إجراءات سياسية واسعة تتسم بتقييد الحريات، وذلك كردة فعل على قيام الجماعات الإسلامية المسلحة وقوى المعارضة بمقاومة الجهود الرامية إلى فرض السياسات الاقتصادية التي ابتدعها إجماع واشنطن.[٢٢] وتم تعديل القوانين الجنائية بحيث استبدلت عقوبة السجن بعقوبة الأشغال الشاقة. وصارت القضايا الأمنية تحول بصورة روتينية إلى المحاكم العسكرية التي تتمتع باستقلال أقل من المحاكم المدنية. وقامت السلطات باعتقال مالا يقل عن عشرة آلاف من الموقوفين السياسيين

---

[21] Stephen J. King, "The Politics of Market Reform in Rural Tunisia,", Ph.D. thesis; Princeton University , 1997.

ستيفن ج كينغ، **النزاع السياسي حول إصلاحات السوق في تونس**

[22] Kienle, "More Than a Response to Islamism."

بموجب قوانين الطوارئ، وقد تعرض الكثير منهم للتعذيب. وفي أيار (مايو) عام ١٩٩٥ تم إقرار قانون جديد يقيد حرية الصحافة بصورة كبيرة، ولكن ألغي هذا القانون في أعقاب احتجاجات شديدة من قبل الصحفيين عام ١٩٩٦. ومع ذلك أقدمت السلطات على اعتقال اثنين من الصحفيين إثر قيامهما بكتابة مقالات صحفية تحتوي على "إساءة" لأحد الوزراء السابقين.

وبينما قاوم العمال سياسات إجماع واشنطن بدرجات متفاوتة، أبدى الفلاحون قدرا أقل من الاهتمام. ويعود هذا جزئيا إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضا، إما إلى المدن أو إلى بلدان أجنبية. وعانت المزارع العائدة إلى أسر فلاحية من التهميش السياسي والاقتصادي، مما ساهم في إضعاف مقدرة الفلاحين على الفعل الجماعي المشترك. وهكذا تحولت المناطق الريفية ومدن الأقاليم إلى قواعد للمتمردين الإسلاميين المسلحين في مصر.[٢٣] ولكن لم يكن النشطاء في العادة من الفلاحين. أما في تونس فقد تم احتواء احتجاجات الفلاحين الفقراء على الظلم الناجم عن

---

[23] Fandy, "Egypt's Islamic Group."

التغيرات البنيوية في الاقتصاد عن طريق علاقات فلاحية- زراعية تطمح إلى بث الحياة في فكرة "الاقتصاد القائم على أساس الأخلاق". وقد كان هذا شكلا من أشكال "الأسلمة" الحكومية الذي نجم عنه، وإن لم يكن بالقصد، أن الفلاحين باتوا أكثر استعدادا لتقبل الخطاب الإسلامي لخصوم النظام. يعتبر صغار الفلاحين من الخاسرين نتيجة لسياسات إجماع واشنطن، وهذا عائد جزئيا إلى غياب دورهم في صياغة وتطبيق هذه السياسات. لم يكن الفلاحون في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط جزءا من الائتلاف الحاكم المشرف على القيام بالتعديلات البنيوية (في الاقتصاد)[٢٤].

بغض النظر عن درجة نجاح أو فشل سياسات إجماع واشنطن الماكرو-اقتصادية[vii]، فقد كان من نتائجها الواضحة إعادة توزيع الدخل القومي، عن طريق الانتقاص من دخل العمال والفلاحين وزيادة دخل الشركات والأفراد الذين

---

[24] John Waterbury, "The Political Management of Economic Adjustment and Reform," in Joan Nelson (ed.), *Fragile Coalitions: The Politics of Economic Adjustment* (Washington, D.C. Overseas Development Corporation, 1989), p. 42.

يعملون لحسابهم الخاص. ومع أن الإحصاءات المتعلقة بهذه الأمور ليست في العادة موضع ثقة (بل إنها أكثر سوءا من ذلك)، إلا أن الاتجاه العام واضح للغاية. ففي أوائل التسعينات كانت المداخيل (الرواتب) الحقيقية في القطاع الصناعي في كل من الجزائر ومصر وسوريا والأردن والمغرب وتونس تعادل مثيلاتها في عام ١٩٧٠ أو أقل[٢٥].

في تونس أزداد دخل الأفراد العاملين لحسابهم الخاص بنسبة ٦٨٪ خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٧ التي أعقبت التخلي عن سياسات "الاشتراكية العربية"، بينما ازدادت الأرباح بنسبة ١١٥٪. وازدادت الفجوة في توزيع الدخل بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٦، إذ نجح أغنى ٢٠٪ من أفراد الشعب بزيادة نصيبهم من الاستهلاك الكلي من ٢٢٪ إلى ٥٠٪، بينما بقى نصيب أفقر ٢٠٪ راكدا في حدود ٥-٦٪ [٢٦].

---

[25] World Bank, *Will Arab Workers Prosper or Be Left out in the Twenty First Century?* (The Bank: Washington, D.C., 1995), p. 4.

[26] Alexander, "Between Accommodation and Confrontation," p. 162; Pfeifer, "Between Rocks and Hard Choices: International Finance and Economic Adjustment in North -

في مصر ارتفعت الرواتب في القطاع الخاص بنسبة ٥٠٪ من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥، بينما تقدر نسبة الارتفاع في القطاع العام بأكثر من ٣٠٪. ولكن ما أن حل عام ١٩٩٠ حتى انخفضت الرواتب إلى معدلات عام ١٩٧٢، واستمرت في الانخفاض في السنوات الأولى من عقد التسعينات.[٢٧] وانخفضت الرواتب في القطاع الصناعي بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، بينما كانت هذه الرواتب قد ازدادت بنسبة ٥٠٪ تقريبا بين عامي ١٩٧٥

- Africa," in Dirk Vandewalle (ed.), *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy* (New York: ST. Martin's Press, 1996), p 46; Samir Radwan, Vali Jamal, and Ajit Ghose, Tunisia: Rural Labor and Structural Transformation (London: Routledge, 1991), pp. 49-52, 61-62.

سمير رضوان، فالي جمال، اجيت غرص، **التمويل الدولي والتكيف الاقتصادي في شمال إفريقيا**

تونس: العمل في الريف والتحول البنيوي

[27] Samir Soliman, "State and Industrial Capitalism in Egypt," *Cairo Papers in Social Science* 22 (no. 2, Summer 1998), p.36.

سمير سليمان، **الدولة والراسمالية الصناعية في مصر**

و ١٩٨٢[٢٨]، وازداد توزيع المداخيل سوءا: فمن فترة ١٩٨١-١٩٨٢ إلى فترة ١٩٩٠-١٩٩١ أرتفع مكافئ جيني لقياس اللامساواة (the Gini coefficient of inequality) من ٠,٣٢ إلى ٠,٣٨ في المناطق المدينية ومن ٠,٢٩ إلى ٠,٣٢ في المناطق الريفية. وكانت فئة الـ٤٠٪ الوسطى من الوحدات العائلية أكبر المتضررين، تتلوها فئة الـ ٣٠٪ الأدنى[٢٩].

أما الإحصاءات التركية فيظهر أنها الأكثر اكتمالا، كما يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها. تفيد هذه الإحصاءات أن الرواتب الحقيقية في القطاع العام انخفضت بنسبة ٣٩٪

---

[28] Bent Hansen, *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth; Egypt and Turkey* (Oxford: Oxford University Press, 1991), p. 473; Kienle, "More Than a Response to Islamism,", p. 233.

بنت هانسون، **الاقتصاد السياسي للفقر، العدالة، والنمو الاقتصادي: مصر وتركيا**

[29] Karima Korayem, "Structural Adjustment, Stabilization policies, and the poor in Egypt," *Cairo Papers in Social Science* 18 (no. 4, Winter, 1995/96), pp. 25-26.

كريمة كريم، "التكيف البنيوي، السياسات الهادفة لإحلال الاستقرار، وفقراء مصر"

في العقد الذي أعقب تنفيذ سياسات إجماع واشنطن عام ١٩٨٠، بينما انخفضت الرواتب في سلك الخدمة المدنية بنسبة ثلاثة عشر ونصف بالمائة. كما ازدادت الرواتب في القطاع الخاص بنسبة ستة عشر وستة أعشار بالمائة. قد يدفع الرقم الأخير بعض الناس إلى القول أنه ربما قد تكون السياسات الاقتصادية الجديدة قد نجحت، ولكن يجب النظر إلى هذا الرقم في سياق اللامساواة المتزايدة في توزيع المداخيل، كما يستفاد من انحدار حصص العامل الشعبي (popular factor shares) في الدخل القومي. فبين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٨ تناقصت حصة الزراعة في الدخل القومي من ٢٦,٦٦٪ إلى ١٣,٢٠٪، بينما انخفضت حصة الرواتب والمعاشات من ٢٣,٤٧٪ إلى ١٥,٨٠٪ (وكانت حصتها في الدخل القومي قد ارتفعت بشكل مطرد من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٨). وازدادت حصص الإيجارات والأرباح والفوائد من ٤٩,٤٧٪ إلى ٧١٪.[٣٠] أما انحدار الرواتب الحقيقية في قطاع الصناعة

---

[30] Birol Yelada and Mahir Fsunolu, "Assessing the January 24, 1980 Economic Stabilization Program in Turkey," Henri J. Barkey (ed.), *The Politics of Economic Reform in the Middle East* (New York: St. Marin's Press, 1992), pp. 199-200; John Waterbury, "Export-led Growth and the Center-Right -

فقد كان السبب الرئيسي في تقوية القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التركية في الثمانينات، وهو ما يسند عليه أساسا أنصار الليبرالية المحدثة ادعاءهم بالنجاح.[٣١]

في أواسط التسعينات بدأ يظهر للعيان عجز سياسات إجماع واشنطن في الشرق الأوسط عن خلق عدد من الوظائف يكفي لاستخدام الأشخاص الذين تم استثناؤهم من القطاع العام المتقلص، أو أولئك الذين فقدوا أشغالهم في القطاع الزراعي، سواء بسبب مكننة الزراعة أو بسبب تجميع ومركزة الملكية في الأرض. كما أن معدلات البطالة في هذه الفترة كانت أعلى من غيرها في كافة أنحاء العالم: حوالي ١٠٪ في تركيا (وهذا انخفاض كبير من نسبة ٢٥٪ في ١٩٨٦)، ١٥٪

- Coalition in Turkey," in Tevifik F. Nas and Mehmed Okekon (eds.), (Bethlehem, PA: Lenigh University Press, 1992), p. 6.

بيرول بيلادا، ماهر فسونلو، **تقييم برنامج ٢٤ يناير ١٩٨٠ لإحلال الاستقرار الاقتصادي في تركيا**

جون ووتربيري، **النمو الاقتصادي القائم على أساس التصدير، وائتلاف اليمين والوسط في تركيا**

[31] Hansen, *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth*, pp. 415-18.

في كل من مصر والمغرب وتونس، من ٢٠-٢٥٪ في الجزائر والأردن واليمن، وحوالي ٢٠٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الإغلاقات الإسرائيلية كثيرا ما تتسبب في تفاقم الوضع.[٣٢]

على الرغم من تدني مستويات الفقر في بلدان الشرق الأوسط حسب المقاييس العالمية، إلا أن سياسات إجماع واشنطن على وجه العموم لم تساعد في تخفيف حدة الفقر. ففي مصر على سبيل المثال، زاد حجم الفئة التي تعيش تحت خط الفقر(أي بدخل ٣٠ دولار أمريكي شهريا) بنسبة ٣٠٪ من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠. وفي نفس الفترة ازداد عدد الفقراء ثلاثة أضعاف.[٣٣] وتشير الإحصاءات المتعلقة بدخل الوحدات المنزلية في مصر إلى أن معدل الفقر بين سكان المدن في ١٩٩٠-١٩٩١ كان أعلى مرة ونصفا من معدله في ١٩٨٠-

---

[32] World Bank, *Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty-First Century?* p. 2; Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East,* 2nd ed., (Boulder: Westview Press, 1996), p. 134.

[33] World Bank, *Will Arab Worker s Prosper or Be Left Out in the Twenty-First Century?* pp. 3-5

١٩٨١، بينما بلغ المعدل في المناطق الريفية الضعف. وتظهر الحسابات المبنية على بيانات المصاريف المنزلية لنفس الفترة زيادة بنسبة ٢٠٪ في "الفقر الريفي"، و ٨٤٪ بين سكان المدن.[٣٤]

تعتقد مصادر البنك الدولي (وهذا استثناء جلي على ما أوردناه من أدلة) أن مستويات الفقر في تونس وفي المغرب قد انخفضت بمعدل النصف تقريبا.[٣٥] يطعن سمير رضوان في منهج البنك الدولي في تعريف خط الفقر، ويحاجج قائلا إن حدة الفقر في تونس لم تنخفض بأكثر من الخمس بين ١٩٧٥ و١٩٨٥، وأن نسبة ٢٣٪ من ذوي الدخل المحدود كانت تعيش تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، لم "يرشح"[viii] أي نفع من ثروات المستثمرين المستفيدين من السياسات الجديدة إلى المناطق الريفية، حيث تمتلك العوائل عددا محدودا من المصادر الإنتاجية. ويعود تخفيف حدة الفقر على الرغم من تفاقم اللامساواة في توزيع الدخل، يعود

---

[34] "Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt," p. 22.

[35] World Bank, *Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty-First Century?* pp. 3-5

بشكل كبير إلى تحويلات العمال المغتربين، وليس إلى القدرة الذاتية للاقتصاد على خلق فرص عمل تدر دخلا جيدا. يعنى هذا، بعبارات أخرى، أن التحول البنيوي في الاقتصاد لم يمكن من النوع القادر على الاستمرار من خلال القوة الذاتية.[٣٦]

بالتأكيد، لم تكن سياسات إجماع واشنطن السبب الوحيد لانخفاض الرواتب وارتفاع معدل البطالة والفقر. هناك تطورات أخرى لعبت دورا في ذلك: منها انهيار أسعار البترول، عودة العمال المغتربين في منتصف الثمانينات، حرب الخليج عام ١٩٩١، وتباطؤ الاقتصاد في كل من أوروبا واليابان. تقاطعت هذه التوليفة من الظروف مع الركود الذي دب في القطاع العام، ومع عجز القطاع الخاص عن توفير عدد كبير من الوظائف الجديدة التي تدر دخلا عاليا في قطاع التصنيع.

مع حلول عام ١٩٩٥ ازداد قلق المسؤولين في البنك الدولي إزاء هذا الوضع إلى درجة إصدار تقرير خاص يحمل عنوانا

---

[36] Radwan, et.al. Tunisia: *Rural Labor and Structural Adjustment*, 52-61, 89.

هو في ذات الوقت سؤال: "هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الواحد والعشرين، أم أنهم سوف يتركون في العراء؟" يقدم التقرير فرائض الاحترام الإلزامية تجاه فكرة السوق كأساس الاقتصاد، ولكنه يحاجج أيضا أن سياسات الليسيه–فير (laisse faire) لم تكن كافية لوضع حد أدنى من المعايير المتعلقة بالأجور وظروف العمل والمفاوضات الجماعية، كما أنها لم تكن كافية للتقليل من درجة انعدام الأمن الاقتصادي. يدعو التقرير إلى صياغة "رؤية واسعة الأفق لعقد اجتماعي جديد، واقعي وقادر على تقديم النفع لمعظم العمال."[٣٧] لقد تغيرت قيادة البنك الدولي ولهجته [في المدة الأخيرة]، ولكن الوقت ما يزال مبكرا جدا لمعرفة ما إذا كان هذا التغير سوف يؤثر على التوجه اللا–شعبي (عموما) لدى كل من صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية. ولكن نبذ البنك الدولي للأرثوذكسية الليبرالية المحدثة، وأكثر من ذلك أهمية، تصاعد النضال الشعبي ضد سياسات إجماع واشنطن مع بداية القرن الواحد والعشرين، كل هذا يوحي

---

[37] World Bank, *Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty-First Century?* p. v.

بأن ارتقاء إيديولوجية الأسواق غير المقيدة والمشاريع الخاصة إلى القمة (وهو ارتقاء لم ينجح في تحديه أحد تقريبا) أتى نتيجة اجتماع عدد من الظروف التاريخية المحددة والمحدودة زمنيا. وقد ينطبق هذا أيضا على بروز الإسلام بصفته قوة المعارضة الرئيسية لهذه السياسات.

[i] (Fordism-Keynesianism) نسبة إلى صانع السيارات فورد، وعالم الاقتصاد الإنجليزي جون مينارد كينز.

[ii] إشارة إلى برنامج الـ "New Deal" الذي قدمه الرئيس روزفلت للخروج من أزمة الكساد الكبير (the Great Depression) الذي اعترى الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٢٩.

[iii] "the American century" يقصد القرن العشرين الذي شهد ازدهار القوة الأمريكية في مجالات كثيرة.

[iv] Stagflation (stagnation and inflation)

[v] المقصود مشاعر العنصرية التي تنشأ في ظروف الحرب، وقد لا تكون دائمة أو متأصلة.

[vi] يستخدم المؤلف تعبير "IMF food riot". ولكن ربما لا تحدث الترجمة "الدقيقة" لهذا الشكل الجديد من أشكال الاحتجاج الاجتماعي الوقع المطلوب في اللغة العربية.

[vii] macroeconomics دراسة الاقتصاد من وجهة نظر جوانبه وقطاعاته الكبرى، والعلاقات بينها.

[viii] "trickle down"، إشارة إلى أحد معتقدات الليبرالية المحدثة: إذا سُمح للمستثمرين بالعمل (وجني الأرباح) دون قيود اجتماعية أو حكومية، فسوف يدفعهم هذا إلى المزيد من الاستثمار، مما يعني خلق فرص عمل جديدة لمن يبحثون عن عمل. وبالتالي، "يرشح" شيء من ثروات الأغنياء إلى الشرائح الاجتماعية الدنيا.